مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تقرير مرحلي عن
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

يُعرَض على الدورة الثلاثين لاجتماع الكومسيك

إسطنبول، تركيا (25–28 نوفمبر 2014م)

تقرير عن أنشطة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية
حتى 30 سبتمبر 2014م

يُعرَض على الدورة الثلاثين لاجتماع الكومسيك
(25–28 نوفمبر 2014م)

أوّلاً: معلومات أساسية

1- أسِّس "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" ("الصندوق") بوصفه صندوقاً خاصاً تابعاً للبنك الإسلامي للتنمية ("البنك")، وفقاً لقرار مؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائية الذي عقد بمكة المكرمة (المملكة العربية السعودية) في ديسمبر 2005م. وكانت الانطلاقة الرسمية لأعمال "الصندوق" في الاجتماع السنوي الثاني والثلاثين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، الذي عقد يومي 29 و30 مايو 2007م، بمدينة داكار، السنغال.

2- أسس "الصندوق" على هيئة وقف[1] برأسمال أساسيّ مستهدف قدره 10 مليارات دولار أمريكيّ. وقد وُجِّهَت الدعوة لجميع دول "البنك" كي تعلنَ عن مساهماتها المالية في "الصندوق"، وتقدِّمَ الدعمَ الفنيّ والمعنويَّ لعملياته؛

3- تُكَرَّس أعمال "الصندوق" للحدّ من الفقر في دوله الأعضاء، وذلك بالنهوض بالنموّ الذي يخدم الفقراء، والاهتمام بالتنمية البشرية (ولا سيما الرفع من مستوى الرعاية الصحية والتعليم)، وتقديم الدعم الماليّ اللازم لتعزيز القدرة الإنتاجية ومصادر الدخل المستدامة للفقراء (ومنها تمويل فرص العمل، وتوفير منافذ تجارية للفقراء في المناطق الريفية خاصة)، وتحسين البنى التحتية الأساسية الريفية وشبه الحضرية. وترتبط هذه الأهداف مباشرة بـ"الأهداف الإنمائية للألفية"؛ كما تتفق مع "رؤية البنك حتى عام 1440هـ (2020م)". ويقدم "الصندوق" تمويله بشروط ميَّسرة للدول الثماني والعشرين الأقل نموّاً الأعضاء بالبنك.

1 يعني مفهوم "الوقف" أن الدخل الذي سيدرّه استثمار موارد "الصندوق" هو وحده الذي سيكون متاحاً لتمويل عملياته.

ثانياً: حالة تعبئة الموارد

4- لا يزال "الصندوق" يعاني من تدني مستوى الموارد المعبأة، مقارنةً برأسماله المستهدف الذي يبلغ 10 مليارات دولار أمريكيّ، وذلك بالرغم من مرور سبعة أعوام على بدء أعماله وبالرغم من الانتهاء من تنفيذ خطته الاستراتيجية الخمسية (2008-2012م).

5- تقوم فكرة تأسيس "الصندوق" على مبدأ المساهمة الطوعية من جانب الدول الأعضاء "للتعبير عن التضامن والأخوّة الإسلامية". وعليه، فقد كان من المنتظر أن يأتي الجزء الأعظم من المساهمات من جانب مجموعة الدول الأعضاء المصنَّفة ضمن فئة الدول المرتفعة الدخل، وبالقدر الكافي، للتعويض عن ضعف المساهمات المتوقعة من جانب الدول الأقل نمواً.

6- في 30 سبتمبر 2014م، بلغ مجموع المساهمات المعلنة في رأسمال "الصندوق" 2.68 مليار دولار أمريكيّ، منه 1.68 مليار دولار أمريكيّ من جانب 44 دولة عضواً، ومليار دولار أمريكيّ واحد من جانب "البنك".

7- بلغ إجماليّ المساهمات المحصَّلة حتى الآن 2.26 مليار دولار أمريكيّ، منها 700 مليون دولار دفعها البنك الإسلامي للتنمية، و1.56 مليار دولار دفعتها الدول الأعضاء. في عام 2013م دفعت دول عديدة مساهمات تشمل: إندونيسيا (300 مليون دولار أمريكي)، مصر (5 ملايين دولار أمريكي)، إندونيسيا (2,4 مليون دولار أمريكي)، كازاخستان (5 ملايين دولار أمريكي)، تونس (5 ملايين دولار أمريكي)، بنغلاديش (مليون دولار أمريكي). وفي 2014م قدمت إندونيسيا وبنغلاديش مساهمات بمبلغ 1,9 مليون دولار أمريكي ، ومليون دولار أمريكيّ على التوالي.

8- بلغ صافي دخل "الصندوق" 51,3 مليون دولار أمريكيّ سنة 2014م مقابل 43,0 مليون دولار أمريكيّ في السنة السابقة، ويُعزى ذلك بصورة أساسية إلى زيادة حقيبة الاستثمارات وارتفاع معدلات عوائد الاستثمارات في الصكوك في 2014م.

9- اعتمد مجلس محافظي الصندوق القرار رقم ص ت إت/م م/3-432، في اجتماعه الرابع الذي عقد في يونيو 2011م بجدة، وذلك سعياً منه في حل مشكلة ضعف تعهدات الدول الأعضاء في رأسمال "الصندوق". وقد اعتمد المجلس طريقة في تحديد المستوى المناسب لتبرع كل دولة عضو لـ"الصندوق"، بناء على معيار المتوسط المرجَّح لثلاثة مؤشرات هي:

- قيمة إجمالي الناتج المحلي للبلد بالأرقام الحقيقية؛
- قيمة صادرات البلد من السلع والخدمات؛
- قيمة احتياطيّ النقد الأجنبيّ للبلد.

10- يتسق هذا القرار مع وجهة النظر التي أعربت عنها كثير من اجتماعات أجهزة منظمة التعاون الإسلامي، ومفادها أنّ عدم وجود توجيهات معدَّة لمساعدة كل دولة عضو على تحديد المساهمة المناسبة يشكل أحد الأسباب الرئيسة في تدني مستوى تلك المساهمات.

11- علاوة على ذلك، اعتمد مجلس محافظي "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية"، في اجتماعه الخامس الذي عقد يومي 3 و4 أبريل 2012م بالخرطوم، القرار رقم ص ت إ ت/م م/3-434، الذي يدعو الدول الأعضاء إلى ما يلي:

"... اتخاذ كافة التدابير لدعم جهود الصندوق في تعبئة الموارد، ومن ذلك على سبيل المثال، وقف قطعة أرض على الصندوق من أجل تطويرها، لكي تدر دخلاً يعزز موارد الصندوق. وسيعتبر هذا الوقف إضافة إلى ما تقدمه الدولة العضو المعنية من مساهمة مالية في رأسمال الصندوق. وستستخدم نسبة لا تقل عن 50% من الدخل الذي يدره استثمار الوقف لتمويل مشاريع في الدولة العضو، ويستخدم المبلغ المتبقي لتمويل أنشطة أخرى للصندوق".

12- من الجليّ أن تنفيذ هذا القرار الهامّ سيمكِّن "الصندوق" من تعزيز موارده عندما تستفيد الدول الأعضاء المانحة مباشرةً من الدخل الذي سيتحقق من الأملاك التي وضعتها وقفاً على "الصندوق". وقد استجابت حتى الآن عشر دول (هي أذربيجان، والكاميرون، والأردن، والسنغال، واليمن، وبنين، وعمان، والسودان، وغينيا، وبوركينافاسو) بمنح أراض في مناطق متميزة، حيث يمكن بناء أبراج حديثة وتأجيرها كي تدرّ دخلاً على "الصندوق". وفي الوقت ذاته، أعربت دول أعضاء أخرى عن استعدادها لمنح "الصندوق" تبرعات مناسبة وفقاً لهذا القرار.

13- كما لفتت القمّة الإسلامية الاستثنائية الرابعة التي عقدت يومي 14 و15 أغسطس 2012م بمكّة المكرَّمة، وقمّة "منظَّمة التعاون الإسلاميّ" الثانية عشرة التي عقدت فيما بين 2 و7 فبراير 2013م بالقاهرة، الانتباه إلى دور "الصندوق" في مكافحة الفقر، وحثتا "البنك الإسلامي للتنمية" على حشد المزيد من الدعم لهذا "الصندوق". ويتمثل الهدف الاستراتيجيّ لـ"الصندوق" خلال الأعوام الثلاثة المقبلة في بذل أقصى الجهود لتحصيل جميع

الالتزامات غير المدفوعة، وزيادة التزامات الدول الأعضاء. كما يتلمس "الصندوق" الفرص المناسبة لتأمين موارد إضافية لعملياته، وذلك من خلال بعض الآليات، كصناديق الاستئمان، وتخصيص بعض أصول الأوقاف، وتعزيز التمويل المشترك لمشروعات الصندوق، وهبات أهل الخير، وكذلك القطاع الخاص، إلخ.

14- اعتمد مجلس إدارة الصندوق إطاراً لتأسيس صناديق الاستئمان لدعم برامج تخفيف الفقر، بمشاركة الجهات المانحة التي تشمل حكومات، وأهل خير، وشركات قطاع خاص، ومؤسسات إنمائية، وآخرين. ويَعْكف "الصندوق" حالياً على وضع الهيكل التشغيلي لصناديق الاستئمان، فيما يحتفظ بعلاقات وثيقة مع الجهات المانحة المهتمة، ويُجْرِي مباحثات مع بعض الدول الأعضاء للشروع في تأسيس صناديق استئمان تهتم بمختلف محاور الحدّ من الفقر.

15- وضع "الصندوق" كذلك سياسة استثمارية شاملة بهدف ضمان مصدر مستدام للدخل يفي بحاجته من الموارد، فيما يحفظ القيمة الحقيقية لاستثماراته ويضاعفها على المدى الطويل.

ثالثاً: عمليات "الصندوق"

16- دعم "الصندوق" منذ إنشائه حتى اليوم 64 عمليةً (بقيمة 382,4 مليون دولار أمريكي)، سواء بتمويل مباشر من دخله أو بمشاركة في التمويل من "البنك الإسلاميّ للتنمية" والحكومات المستفيدة وممولين آخرين، بما في ذلك منح المساعدة الفنية. فمن بين 64 عملية، مُوّل مشروعان للتمويل الأصغر في قيرغيزستان (بقيمة 1,7 مليون دولار أمريكي)، ومشروع للتنمية المجتمعية المتكاملة في إندونيسيا (بقيمة 7 ملايين دولار أمريكي) اكتملت جميعها. وبذلك، يبلغ عدد العمليات النشطة في محفظة الصندوق 62 عملية.

17- تُقدّر التكلفة الإجمالية لهذه العمليات بمبلغ 2,2 مليار دولار أمريكيّ. وقد ساهم "الصندوق" فيها بنسبة 17,4٪ من إجمالي المبلغ (382,4 مليون دولار أمريكيّ) ، في حينٍ جاء باقي المبلغ، وقدره 1819,6مليون دولار أمريكيّ، بالتمويل المشترك من "البنك الإسلاميّ للتنمية" وشركاء آخرين. وتمثلت القطاعات الرئيسة في (أ) الزراعة (ويشمل التنمية

الريفية) حيث مثلت نحو 43% من تمويل "الصـــندوق"، (ب) والتعليم (ويشـــمل التدريب المهني) إذ يمثل نحو 24% من تمويل "الصندوق".

18- وكانت الدُّول الأعضـــاء الأقلّ نموّاً هي المســـتفيد الأكبر من هذه العمليات (ما يزيد على 80٪من تمويلات "الصـــندوق"). وفي الواقع، فقد قُدِّمت 61٪من هذه الاعتمادات لأفريقيا، و15٪ لـ"رابطة الدول المستقلة"، و12٪ لدول آسيا والشرق الأوسط.

19- بلغ إجمالي المسحوبات للعمليات حتى الآن، 67 مليون دولار أمريكي، إذ يمثل ذلك نسبة 21٪ من إجمالي مبلغ التمويل المعتمد.

رابعاً: برامج "الصندوق" المحوريّة

20- اهتمّ "الصندوق" بتنفيذ برنامجين محوريين من أجل الحدّ من الفقر خلال خطته الاستراتيجية الخمســـية الأولى (2008-2012م)، ألا وهما: "برنامج محو الأمية المهنية" و"برنامج دعم التمويل الأصـــغر". وتقدر التكلفة الإجمالية لكلٍّ من هذين البرنامجين بمبلغ 500 مليون دولار أمريكيّ. ويؤدي "الصندوق" دور المحفز؛ فيقدِّم من موارده الذاتية لكل برنامج رأسمالاً مبدئيّاً قدره 20 مليون دولار أمريكيّ في السنة، ويعبّئ بقية المبالغ من شركاء آخرين (ومنهم البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، والقطاع الخاصّ، والبنوك والمؤســـســـات الإســـلامية، والجمعيات الخيرية، وهيئات المجتمع المدنيّ).

21- اعتُمِدَ عددٌ من المشـــاريع حتى الآن في إطار هذين البرنامجين. وبلغت القيمة الإجماليّة لهذه المشاريع 247,52 مليون دولار أمريكيّ (136,05 مليون دولار أمريكيّ لـــ"برنامج محو الأمية المهنية"، و111,47 مليون دولار أمريكيّ لـ"برنامج دعم التمويل الأصغر"). وبلغت مســاهمة "الصـندوق"، 74,53 مليون دولار أمريكيّ (منها 50,01 مليون دولار أمريكيّ "لبرنامج محو الأميـة المهنيـة" و24,52 مليون دولار أمريكيّ في "برنامج دعم التمويـل الأصغر"، وقد خُصِّص القسط الأوفر من هذه الاعتمادات للدول الأفريقية.

خامساً: النهوض بالتمويل المشترك مع الشركاء الإنمائيين

22- يسعى "الصندوق" جاهداً للنهوض بالتمويل المشترك، وذلك من أجل زيادة المبلغ الإجماليّ المتاح من التمويل وتعظيم تأثيره. وهو ما يوطّد أيضاً علاقات العمل مع الأطراف المعنيّة ومع الشركاء الإنمائيين الآخرين من أجل تعزيز فرص نجاح المشاريع واستدامتها. علاوة على ذلك فإنّ "الصندوق" أقام عدداً من الشراكات الاستراتيجية لطرح مبادرات جديدة. وفيما يلي بعض الأمثلة على هذه المبادرات:

- **برنامج القرى المستدامة:**

23- في مايو 2011م، أطلق "الصندوق" هذا البرنامج كي يُنَفَّذ مبدئياً في 6 دول أفريقية خلال السنوات الثلاث اللاّحقة. ويرمي هذا البرنامج، المستوحى جزئياً من "مشروع قرى الألفية للأمم المتحدة"، إلى توفير نموذج إنمائيّ متكامل ومتعدد القطاعات لحلّ مشكلة الفقر المدقع في المجتمعات الريفية. وانطلقت بالفعل برامج للقرى المستدامة في كلّ من تشاد (منطقة سلامات) ومنطقة "كلبوس" في غرب دارفور بالسودان، وموزمبيق، بينما هنالك ترتيبات جارية لإطلاق مشروعين في النيجر وجمهورية قيرغيزستان. وبلغ التمويل المعتمَد لهذا البرنامج 120 مليون دولار أمريكيّ (أي بمعدل 20 مليون دولار أمريكيّ للمشروع الواحد) في شكل قروض ومنح صغيرة. خُصِّص "الصندوق" من هذا المبلغ 43,2 مليون دولار أمريكيّ بينما يساهم "البنك" بمبلغ 35,6 مليون دولار أمريكيّ ويساهم الشركاء الآخرين بمبلغ 11,5 مليون دولار أمريكيّ. وسيُنفَّذ هذا البرنامج بالتعاون مع "معهد الأرض" التابع لجامعة كولومبيا، و"مركز الأهداف الإنمائية للألفية" في نيروبي، و"المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا"، والهلال الأحمر القطري، وشركاء آخرين.

سادساً: المبادرات الجديدة

24- يعكف "الصندوق" حالياً على وضع برامج رائدة جديدة (مثل "برنامج الحدّ من الفقر في المناطق الحضرية"، و"برنامج الطاقة المتجدّدة من أجل الحدّ من الفقر"، و"برنامج إنقاذ الأمهات").

سابعاً: الآفاق المستقبليّة

25- يعتزم "الصـندوق" اتخاذ بعض الإجراءات الرامية إلى مضـاعفة الجهود لتعبئة الموارد وحشـد التأييد. ومن هذه الإجراءات ما يلي:

- تعزيز الجهود من أجل تعبئة الموارد بإجراء مشـاورات مع الدول الأعضـاء، واللجوء إلى مصـادر غير تقليدية (مثل المحسـنين، والهبات العينيّة، ووقف أراض في الدول الأعضـاء، إلخ.)؛
- التعامل مع القطاع الخاصّ في إطار مبادرات "الصـندوق" المعنية بالمسـؤولية الاجتماعية للشركات، والاتصال بكبار الأثرياء – أفراداً ومؤسسات – في الدول الأعضاء لالتماس مساهمتهم في "الصندوق"؛
- وضع استراتيجية "الصندوق" الثانية للفترة 2015-2017م؛
- إنشاء صناديق استئمانية خاصة معنية بمكافحة الفقر تحت رعاية "الصندوق". وستوجَّه هذه الصـناديق إلى تمويل الخدمات الأسـاسـية للفقراء (كالتعليم الابتدائيّ، والرعاية الصـحية الأولية، والتمويل الأصـغر، والتنمية الزراعية والريفية، والطاقة من أجل الفقراء، والإغاثة العاجلة، وتعزيز القدرات المؤسسية)؛
- الالتزام التام بسياسة "الصندوق" الاستثماريّة المعتمدة بغية زيادة مداخيله؛
- توسيع نطاق الشراكات لتعزيز قدرة "الصندوق" على التمويل.

الملحق 1

صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

لائحة المساهمات في رأسمال الصندوق

حتى 30 سبتمبر 2014م

الرقم	الدولة	التعهدات (بالدولار الأمريكيّ)	المبلغ المدفوع (بالدولار الأمريكيّ)
1	أفغانستان	لا يوجد تعهد	0
2	ألبانيا	10.000	0
3	الجزائر	50.000.000	50.000.000
4	أذربيجان	300.000	424.000
5	البحرين	2.000.000	2.000.000
6	بنغلاديش	13.000.000	4.000.000
7	بنين	12.250.000	0
8	بروناي	2.000.000	2.000.000
9	بوركينا فاسو	2.200.000	2.238.000
10	الكاميرون	2.000.000	2.000.000
11	تشاد	2.000.000	0
12	القمر	لا يوجد تعهد	0
13	كوت ديفوار	5.000.000	0
14	جيبوتي	لا يوجد تعهد	0
15	مصر	10.000.000	10.000.000
16	الجابون	4.000.000	4.000.000
17	غامبيا	لا يوجد تعهد	12.000
18	غينيا	2.000.000	2.000.000
19	غينيا بيساو	لا يوجد تعهد	0
20	إندونيسيا	10.000.000	2.384.000
21	إيران	100.000.000	65.000.000
22	العراق	1.000.000	1.000.000
23	الأردن	3.000.000	3.000.000
24	كازاخستان	11.000.000	11.000.000
25	الكويت	300.000.000	300.000.000
26	قرغيزيا	لا يوجد تعهد	0
27	لبنان	1.000.000	1.000.000

28	ليبيا	لا يوجد تعهد	0
29	ماليزيا	20.000.000	20.000.000
30	المالديف	لا يوجد تعهد	0
31	مالي	4.000.000	0
32	موريتانيا	5.000.000	0
33	المغرب	5.000.000	5.000.000
34	موزمبيق	200.000	200.000
35	النيجر	2.000.000	0
36	نيجيريا	2.000.000	2.000.000
37	عُمان	5.000.000	5.000.000
38	باكستان	10.000.000	5.116.000
39	فلسطين	500.000	186.000
40	قطر	50.000.000	50.000.000
41	المملكة العربية السعودية	1.000.000.000	1.000.000.000
42	السنغال	10.000.000	0
43	سيراليون	1.000.000	300.000
44	الصومال	لا يوجد تعهد	0
45	السودان	15.000.000	944.000
46	سورينام	500.000	500.000
47	سوريا	2.00.0.000	2.000.000
48	طاجيكستان	لا يوجد تعهد	0
49	توغو	1.000.000	1.000.000
50	تونس	5.000.000	4.991.000
51	تركيا	5.000.000	5.000.000
52	تركمنستان	لا يوجد تعهد	0
53	أوغندا	100.000	0
54	الإمارات العربية المتحدة	لا يوجد تعهد	0
55	أوزبكستان	300.000	300.000
56	اليمن	3.000.000	3.000.000
57	البنك الإسلامي للتنمية	1.000.000.000	700.000.000
	الإجمالي	**2.679.360.000**	**2.269.595.000**

الدول التي لم تعلن عن أيّ تعهد: 12 دولة
الدول التي تعهدت ودفعت كلّ ما تعهدت به: 27 دولة
الدول التي تعهدت ودفعت بعض ما تعهدت به: 7
دول الدول التي تعهدت ولم تدفع ما تعهدت به: 10 دول

نسبة التعهدات إلى الرأسمال المستهدف: 26.8%
نسبة رأس المال المدفوع إلى التعهدات: 84.4%